تقييم إمكانية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية
القطاع الزراعي أنموذجاً

أ.د. مهدي سهر غيلان

وكيل الوزارة الإداري/ وزارة الزراعة

على الرغم من عدم انضمام العراق حتى الآن إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن القطاع الزراعي يتأثر بسياسة الدعم الحكومي، وتعد سياسة الدعم (دعم الصادرات، والدعم المحلي، فضلًا عن قضية الوصول إلى الأسواق)، من أهم القضايا التي تواجه انضمام أي بلد إلى منظمة التجارة العالمية)، والإشكالية الأساس للقطاع الزراعي في العراق هي ضعف القدرة التنافسية، واختراق الأسواق الدولية، مما يتطلب رفع القدرة التنافسية، ومعالجة الخلل في الميزان التجاري الزراعي في العراق.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، دعم الصادرات، الدعم الحقوقي، الميزان التجاري الزراعي.

Assessment of Iraq's Potential Accession to World Trade Organization: Agricultural Sector as a Model

Dr. Mahdi Sahar Ghilan

Administrative Undersecretary/ Ministry of Agriculture

Although **iraq has not yet joined the World Trade Organization, the agricultural sector is affected by the government support policy. The support policy (export support and local support, in addition to the issue of access to markets) is one of the most important issues facing any country to join the World Trade Organization. The main problem of the agricultural sector in Iraq is the weak competitiveness and penetration of international markets, which requires raising the competitiveness and addressing the imbalance in the agricultural trade balance in Iraq.**

Keywords: World Trade Organization, export support, legal support, agricultural trade balance.

الاستلام	الإرجاع	القبول
2025/7/5	2025/7/13	2025/7/22

المقدمـة

يعد القطاع الزراعي في العراق من أهم القطاعات الاقتصادية، وبإمكانه المساهمة وبشكل كبير في سياسة التنويع الاقتصادي، إذ إن وجود قطاع زراعي متطور وبكفاءة أمر مهم لرؤية العراق لاقتصاد أكثر تنوعا واعتمادا على القطاع الخاص.

فالسياسة الزراعية تتطلب تحقيق هدف القضاء على الجوع، وتقليل معدلات الفقر، وبالتوازي مع تقليل الهجرة من الريف إلى المدينة من خلال تحسين الفرص الاقتصادية للمناطق الريفية، وهذا يتم من خلال دعم وتطوير الأنشطة الزراعية، وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

إن تطوير القطاع الزراعي ينعكس إيجابا على دعم الميزة التنافسية للسلع الزراعية في العراق كدافع لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن القطاع الزراعي في العراق يمتلك مزايا تنافسية وإمكانات مادية وبشرية، وبالإمكان تحقيق تلك المزايا إذا ما استثمرت بالشكل الأمثل، وباستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة.

منهجية البحث

أولاً: إشكالية البحث

المشكلة الأساس التي يواجهها القطاع الزراعي في العراق تتمثل في انخفاض القدرة التنافسية للسلع الزراعية، وصعوبة اختراقه للأسواق الدولية، يعود هذا التحدي إلى الاعتماد الكبير لهذا القطاع على المواد الخام في الصادرات الزراعية، وضعف تبني التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي، ويتفاقم هذا الوضع مع وجود خلل واضح في الميزان التجاري الزراعي، مما يجعل العراق غير قادر على تحقيق التوازن بين الاستيراد والتصدير، وفي ظل توجه العراق نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يظهر هذا الضعف كعائق رئيس يستوجب معالجته.

ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من تسليطه الضوء على أبرز التحديات، التي تواجه القطاع الزراعي العراقي، سواء كانت داخلية أو خارجية، وانعكاس هذه التحديات على جهود العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما يركز البحث على تحديد السياسات الضرورية لتعزيز القدرة التنافسية للسلع الزراعية العراقية، وتحسين واقع القطاع الزراعي بما يسهم في تحقيق التوازن في الميزان

التجاري الزراعي، ويسهم البحث في رسم خريطة طريق للإصلاح الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الزراعي في دعم التنويع الاقتصادي، وتحقيق الأمن الغذائي، مما يمكّن العراق من الانخراط بفاعلية أكبر في الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل واقع القطاع الزراعي في العراق من حيث إمكاناته الحالية، ومعوقاته الاقتصادية والفنية والبيئية.
2. تقييم التأثيرات المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، سواء كانت إيجابية أم سلبية، مع التركيز على القطاع الزراعي كأنموذج.
3. دراسة دور السياسات الزراعية والدعم الحكومي في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العراقية.
4. تحديد المعوقات الداخلية والخارجية التي تؤثر في إمكانية اندماج العراق في النظام التجاري العالمي.
5. اقتراح استراتيجيات لتعزيز التنافسية الزراعية العراقية من خلال تبني تكنولوجيا حديثة، وتحسين السياسات الزراعية، بما يتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

رابعاً: فرضية البحث

إن القطاع الزراعي في العراق يتأثر بشكل كبير بسياسات تحرير التجارة، إذ تؤثر هذه السياسات بشكل مباشر في القدرة التنافسية للسلع الزراعية العراقية، وذلك وفقاً للميزة النسبية المتاحة؛ لذا فإن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي حتما إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية إذا ما تم توجيه السياسات المعتمدة نحو تطوير الإنتاجية، ورفع الكفاءة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي للقطاع الزراعي واتفاق الزراعة في منظمة التجارة العالمية

أولًا: أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني

1. مفهوم الزراعة والقطاع الزراعي

عرف (بيتر بلورد) الزراعة بأنها سلسلة من النشاطات البشرية، التي تتم عن طريقها زراعة المحاصيل، وحصادها، وحمايتها[1].

أما (ديفيد هاريس) اقترح أن الزراعة هي عبارة عن نظم بيئية معدلة من الإنسان، ويحللها من تنوع الأنواع، والإنتاجية، والاستقرار أو التوازن[2].

إن مفهوم الزراعة الحديثة يعتمد على الأساليب والممارسات الزراعية الذكية مناخيا، التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة المتكيفة مع التغيرات المناخية.

أما مفهوم القطاع الزراعي فإنه المصدر الرئيس للدخل للعديد من الأفراد العاملين في القطاع الزراعي سواء العاملين في الإنتاج الزراعي بصورة مباشرة أو منتجي المستلزمات الزراعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني[3].

ويضع المختصون السياسة الزراعية، التي تتطلب أن تكون منسجمة مع السياسة العامة للدولة، فالسياسة الزراعية هي إحدى فروع السياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزرعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المنشودة، والسياسة الزراعية تركز على إدارة القطاع الزراعي بالشكل الذي يضمن تحقيق الحاجات الاقتصادية، بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي[4].

2. خصائص وأهمية الاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الوطني

إن أهم خاصية للقطاع الزراعي تتسم بشدة المخاطرة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى لتأثره بالعوامل البيئية والمناخية، فضلاً عن المخاطرة السعرية من عدم استقرار الأسعار، والتكاليف الإنتاجية، وعدم مرونة عرض السلع الزراعية للاستجابة لأي متغيرات غير متوقعة مع ما يرافق من ارتفاع في التكاليف الثابتة الزراعية إلى إجمالي تكاليف الإنتاج، كما يتميز القطاع الزراعي بالتنافسية، إذ يعمل القطاع الزراعي في تسوية منافسة كاملة وكذلك موسمية العمل والإنتاج الزراعي.

وتتركز أهمية القطاع الزراعي في المساهمة في بيئة الاقتصاد (الناتج المحلي الأساس) من خلال:

أ. توفير الأمن الغذائي للبلد برفد الأسواق المحلية بالسلع الزراعية المختلفة، وسد حاجة تلك الأسواق من السلع، وتعد الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، التي تسهم في نهوض الاقتصاد الوطني، والقطاع الزراعي عبر تنويع الاقتصاد، وتحسين الميزان التجاري لمعظم القطاعات المرتبطة به بصورة مباشرة وغير مباشرة[5].

ب. مساهمة القطاع الزراعية في توفير فرص العمل عبر التوسع في أنشطة ومشاريع القطاع الزراعي مما سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة لتشغيل تلك المشاريع إذا كانت أيدي عاملة ثابتة أو مؤجرة؛ لذا فإن القطاع الزراعي محرك لامتصاص البطالة، وتشغيل الأيدي العاملة.

ثانياً: مضامين اتفاق الزراعة متعددة الأطراف

1. مفهوم ومبادئ منظمة التجارة العالمية (WTO)

إن منظمة التجارة العالمية هي مؤسسة عالمية تحكم التجارة الدولية منذ إنشائها لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية (جات) في عام 1994.

إذ عرفت منظمة التجارة العالمية أنها إحدى المنظمات الدولية، التي تم إنشاؤها عام 1994 عبر اتفاقية ومعاهدة تأسيسية تلزم الدول المنظمة إليها بمجموعة من قواعد العمل، لتشمل السياسات الداخلية الموجودة في التجارة العالمية قبل إجراءات دعم السلع والخدمات، التي تدخل في مجال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة، ورفع القيود الكمركية والحماية التي تقدمها الدول لصناعاتها، وتطبيق قواعد الملكية الفكرية، وتعد هذه المنظمة هي الوريث القانوني لاتفاقيات الجات[6] [7].

إذ إنها منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظمة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي، ووقعت المنظمة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسة الاقتصادية الدولية المؤثرة في الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي[8].

وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق أهداف عديدة منها[9]:

أ. تسهيل وتنفيذ إدارة الاتفاقيات الجديدة التي تم التوصل إليها في جولة مفاوضات أورجواي متعدد الأطراف ولتحل محل الاتفاقيات.

ب. الإشراف على المفاوضات التي ستتم بين الدول الأعضاء.

ج. تقوية الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير التجارة من القيود جميعا، وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

2. المبادئ العامة لمنظمة التجارة العالمية

هنالك مبادئ عامة لمنظمة التجارة العالمية من أهمها:

أ. مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية: يعني هذا المبدأ ضرورة عدم التمييز في المعاملات الدولية التجارية، المتعلقة بالصادرات والواردات، لا سيما ما يتعلق بالتخفيضات الكمركية، التي تمنحها دولة عضو في الاتفاقية لدول أخرى، إذ تشير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الاتفاقية إلى أن المنتجات التي يستوردها أي طرف يحب معاملتها معاملة تفصيلية بما لا يقل عن تلك المعاملة الممنوحة إلى المنتجات المماثلة والمشابهة ذات المنشأ الوطني[10].

ب. **مبدأ المعاملة الوطنية:** إذ نصت المادة الثامنة والتاسعة من الاتفاق على التزام كل دولة بمبدأ المساهمة الوطنية للخدمات المستوردة، ودعم اتباع سياسات احتكارية أو ممارسات تجارية تحد من نفاذ موردي الخدمات غير المقيمين إلى الأسواق المثلى، وعلى ذلك تحدد كل دولة من الدول الأعضاء لائحتها المثلى، والنشاطات المتعلقة بالخدمات، التي يسري عليها مفعول الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات في مجالي الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية[11].

ج. **مبدأ الشفافية:** يتوجب على أي طرف عضو فيه أن يقدم المعلومات والتوضيحات جميعا بشأن مدى تنفيذ الاتفاقات المبرمة، كما ينبغي نشر الاتفاقيات كلها، التي توقع بين الحكومات المختلفة، وتؤثر في سياسات التجارة الدولية، مع عدم تفعيل أي إجراءات أو قوانين أو تنظيمات ذات صلة بالتجارة الدولية قبل القيام بعملية النشر الفعلي لها،

وعدم اللجوء لاتخاذها من جانب واحد من دون موافقة مسبقة من بقية الأطراف المتعاقدة[12].

د. **التحرير الذاتي:** لقد راعى الاتفاق التفاوت بين الدول، لا سيما الدول النامية التي لا تمكّنها ظروفها السياسية والاقتصادية من الإسراع بتحرير كامل لقطاع الخدمات مما يعرضها لمنافسة غير متكافئة، والتدرج من تحرير تجارة الخدمات بما يتلاءم مع مستويات التنمية لها عند السماح بموردي الخدمات للدخول إلى أسواقها الوطنية[13].

هـ. الاستثناءات من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

أعطيت للدولة العضو الحق في بعض المجالات بالحصول على استثناءات من أحكام الاتفاق، وقد تم تحديد شروط هذه الاستثناءات في ملحق خاص على أن تتم مراجعتها بعد مرور خمس سنوات، وتضمنت الاتفاقية ألّا تتجاوز الإعفاءات (10) سنوات[14].

3. اتفاقية منظمة التجارة العالمية

تعتمد منظمة التجارة العالمية على إطار قاعدي، يتمثل في تعدد الاتفاقيات المتحققة بين دول الأعضاء في مؤتمر مراكش عام 1994، إذ تم التوقيع عليها لتشمل ثلاثة قطاعات للتجارة الدولية هي:

أ. اتفاقية التجارة في السلع المصنعة

يتضمن هذا القطاع مجموعة من الاتفاقيات الفرعية، تمثلت في اتفاق الزراعة، إذ تناولت جولة الأورجواي خمسة عشر موضوعا، منها الزراعة، وسميت باتفاق الزراعة (AOA)، وكان الهدف الأساس من الاتفاقية هو زيادة العدالة في الزراعة، وتقليل التشويه، وتم الاتفاق على الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والدعم المحلي، ودعم الصادرات للأعضاء جميعا؛ إذ وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية على وضع الأساليب والمبادئ المتعلقة بالزراعة، والهدف منها الحد من التشوهات في التجارة الزراعية الناتجة عن التعرفة المرتفعة، والحواجز الأخرى، وإعانات الصادرات، وأشكال الدعم المحلي[15].

ب. اتفاقية الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

ج. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات

تعد تلك الاتفاقات في القطاعات الثلاثة المذكورة آنفاً من أهم اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وسيتم التركيز في هذا البحث على اتفاق الزراعة، لما يمثل من أهمية كبيرة في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، ولما يمتلكه من موارد ومقومات للمساهمة في زيادة القدرة التنافسية والتصديرية للسلع في الأسواق العالمية، وزيادة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في العراق وآثار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

أولاً: تحليل واقع القطاع الزراعي في العراق

يعتمد اقتصاد العراق بشكل كبير على النفط، إذ تسهم عائدات النفط بنحو 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي (وفقاً لبيانات عام 2021)، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من الصادرات والإيرادات الحكومية، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعراق في عام 2021 بحدود 43.6 مليار دولار أمريكي، شكلت الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك 4.28٪ فقط منه في النصف الأول من عام 2021 ورغم هذه المساهمة المنخفضة، يمثل القطاع الزراعي قطاعا مهما للاقتصاد العراقي، إذ يعد من الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي من جهة، وتوفير فرص العمل والدخل للمزارعين من جهة أخرى، إذ إن من بين 45 مليون شخص يعيشون في العراق، يعيش 30% في المناطق الريفية، ويعتمدون إلى حد كبير على الزراعة في دخلهم ومعيشتهم، كما إن نحو 20٪ من القوة العاملة في البلاد، من ضمنهم 23.3٪ من النساء، يعملون في الزراعة، فضلاً عن مساهمته في جانب كبير من الأمن الغذائي، لاسيما ركن توافر الغذاء.

تبلغ الأراضي الصالحة للإنتاج الزراعي ما يقرب من 16٪ من مساحة العراق وهي تساوي بحدود 8 مليون هكتار، يزرع منها حاليا ما يقرب من 5 ملايين هكتار. ويعد الانتاج النباتي (المحاصيل والخضروات والبساتين) مصدر الدخل الأساس لمعظم المزارعين (بنحو 75%)، بينما يعتمد الباقي على الثروة الحيوانية أو نظم إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية المختلطة.

معدلات الفقر أعلى بكثير في المناطق الريفية (39٪) منها في المناطق الحضرية (16٪)، إذ يكسب نحو 15٪ من سكان الريف أقل من دولار واحد للفرد في اليوم، مقارنة بـ 4.6٪ في المناطق الحضرية، وتختلف معدلات الفقر بشكل كبير بين المحافظات.

قطاع الزراعة في العراق شديد التأثر بالتغيرات في البيئة، بما في ذلك انخفاض توافر المياه، وتدهور الأراضي والتصحر، والظواهر الجوية الشديدة، والتغيرات في أنماط الطقس، وتسهم الممارسات الزراعية التقليدية في هذا الضعف، إذ إن الأراضي المتدهورة معرضة بشدة للتعرية، ويستهلك القطاع الزراعي 75٪ من إجمالي موارد المياه في العراق، ونتيجة لذلك، حينما يحدث الجفاف، تكون الزراعة من بين الأكثر تضررا.

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحدود 7 مليون هكتار، تشكل ما نسبته (16%) فقط من المساحة الكلية، فيما بلغت المساحة المزروعة منها بحدود 5.96 مليون هكتار، وتقع الغالبية العظمى من الأراضي القابلة للزراعة ضمن مشاريع ري بلغ عددها (142) مشروعا، وقد قاربت المساحات المروية بطرائق الري المختلفة (عدا الديمية) في عام 2018 مساحة (5.5) مليون دونم، وهي تمثل ما نسبته (46%) تقريبا من المساحات المزروعة.

لقد اتسمت السياسات الحكومية في القطاع الزراعي برقابة الدولة، ودعمها للمدخلات الزراعية من الأسمدة، والبذور، والمبيدات الحشرية، والمعدات الزراعية، والوقود، والمحاصيل الاستراتيجية، فضلاً عن ذلك، أدت سنوات من غياب الصيانة، والتمويل غير الكافي إلى تدهور الخدمات الزراعية، والبنية التحتية المادية، لا سيما شبكات الري والبزل.

وفي جانب التصنيع، لم تتمكن الصناعات الزراعية والغذائية من الاستفادة من الأسواق الدولية، أو تقنيات الإنتاج الحديثة، أو معايير التجارة العالمية بسبب عزلة العراق في العقود الأخيرة، ويظهر واضحا وجود حوافز محدودة للاستثمار في هذا المجال، وعلى طول سلاسل القيمة بسبب النظام الإداري والتنظيمي التقليدي، ووجود أوجه قصور كبيرة في الهيئات العامة المسؤولة عن الخدمات الاستشارية والتقنية، فضلاً عن سياسات الأسعار غير المنتظمة، وشبكات تسويق غير فعالة، وضعف البنية التحتية، ومحدودية معلومات وبيانات السوق، وإجراءات التصدير والاستيراد المعقدة والمستهلكة للوقت.

وفي جانب التسويق، فإن الطلب المحلي على المنتجات الزراعية لا يتم تلبيته كليا من الإنتاج المحلي مما يقود إلى تغطية العجز الحاصل عن طريق الاستيراد، وفي هذا الصدد، يؤدي توافر المنتجات الغذائية المستوردة الأرخص ثمنا من البلدان المجاورة إلى دفع أسعار المنتجات المحلية إلى الأسفل مما ينتج عنه توقف المزارعين عن العمل، كما يمكن أن يتسبب ضعف

التسويق والخدمات اللوجستية المعقدة، بما في ذلك البنية التحتية غير الكافية للنقل، والتخزين البارد، ومرافق التخزين، في خسارة كبيرة للمحاصيل قبل أن تصل إلى السوق، لذا فإن القطاع الزراعي يواجه تحديات كبيرة في مقدمتها الإجهاد المائي، وتغير المناخ، إذ تتعرض قاعدة الموارد الطبيعية في العراق لضغط متزايد، تشمل توقعات تغير المناخ، وزيادة في متوسط درجات الحرارة السنوية بمقدار 2 درجة مئوية، وانخفاض في متوسط هطول الأمطار السنوي بنسبة 9٪ بحلول عام 2050، مع احتمال أعلى لظواهر جوية متكررة ومتطرفة (مثل العواصف الحرارية والترابية)، الأمر الذي يتطلب إدارة موارد المياه بشكل أكثر استراتيجية وكفاءة، واستخدام الأراضي المنتجة يحتاج إلى إعادة تقييم دقيقة، تتطلب فترات الجفاف الممتدة، وأنماط هطول الأمطار المتغيرة، والتصحر والتملح، وزيادة سريعة في تقنيات الري الفعالة، والتحول إلى المحاصيل الموفرة للمياه. وتشير الدراسات إلى أن الكفاءة الكلية لاستخدام المياه على مستوى النقل والمزارع لم تتجاوز 40٪، مما سيؤثر تغير المناخ بشكل مباشر في الزراعة، ويزيد من حدة التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، ويقوض سبل المعيشة الريفية بشكل أكبر، ويؤدي إلى مزيد من الهشاشة والتوترات، مع احتمال نزوح سكان الريف على نطاق أوسع، كما حصل مع سكان الأهوار، لذا فإن تطوير استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي، وتعزيز ممارسات الزراعة الذكية مناخيا قد يؤدي إلى فوائد اقتصادية، واجتماعية، وبيئية.

هناك حاجة إلى قطاع خاص قوي من أجل التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام، مع الحاجة إلى استثمارات خاصة كبيرة في القطاع الزراعي لمواجهة هذه التحديات، وتمكين مساهمة القطاع المحتملة في النمو، والتنويع، والأمن الغذائي، وتوليد فرص العمل، وذلك في سياق مجموعة شاملة لسياسات التنمية، ومع ذلك، لا توجد حاليا حوافز لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الأغذية والزراعة.

ثانياً: الآثار الايجابية والسلبية لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

يواجه القطاع الزراعي في العراق تحديات عديدة تقابلها فرص وإمكانات متوفرة، مما يتطلب إعداد استراتيجية، وتقييم واقع القطاع الزراعي، والنفاذ إلى الأسواق العالمية من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لذلك فإن العراق من الدول الموقعة على اتفاقية التجارة والتعرفة الكمركية (الجات)، ومنح العراق صفة مراقب من منظمة التجارة العالمية في شباط 2004، ثم

قدم طلبه الأول للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 30 سبتمبر 2004، وبحلول 28 تشرين الثاني 2006 كان العراق تبادل أسئلة وردودا رسمية بشأن نظام التجارة الخارجية من أعضاء منظمة التجارة العالمية في مجموعة العمل، وفي الأعوام 2007 إلى 2010 عقد فريق العمل المعني بانضمام العراق اجتماعين في (أيار 2007 ونيسان 2008) لمراجعة النظام التجاري للعراق.

وسعى العراق للحصول على مساعدة فنية من أجل التقدم في الانضمام من خلال مفاوضات ثنائية منفصلة للوصول إلى الأسواق مع أعضاء رئيسين في مجموعة العمل بالمجموعة، وفي عام 2008 قدم العراق وثائق إضافية للمنظمة تمثلت بمعلومات عن الدعم الزراعي وكذلك معلومات عن تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة ومعلومات عن نظام الملكية الفكرية، فضلاً عن خطة عمل تشريعية تحدد وضع الإصلاحات القانونية والسوقية المقترحة اللازمة لتلبية متطلبات منظمة التجارة العالمية.

وتمثلت دوافع العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالسعي إلى انتهاج آليات السوق كما نص عليه الدستور العراقي بعد عام 2003، فضلاً عن تحكم الدول الأعضاء في المنظمة بنسبة 85% تقريبا مما يجعل الدول غير الأعضاء في عزلة تجارية، كما إن الشروط المطلوبة من العراق للانضمام تتمثل في إجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، ورفع أنواع القيود الكمركية جميعا التي تفرض على الاستيرادات، مع رفع التعرفة الكمركية بدلاً عنها.

هذا وتتعهد الدول الراغبة بالانضمام لـ (WTO) بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على الالتزام، وتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية كافة.

1. الآثار الإيجابية لانضمام العراق إلى WTO

يتأثر القطاع الزراعي بجملة من الآثار التي تنعكس نتائجها إيجابية مستقبلاً، وهي:

أ. تتأثر السلع الزراعية المستوردة بارتفاع الأسعار نتيجة لتطبيق أحكام اتفاقية الزراعة المتضمنة تخفيض دعم إنتاج وتصدير السلع الزراعية، وهذا الارتفاع في الأسعار يحفز المنتجين الزراعيين على زيادة الإنتاج الزراعي، ودخول منتجين جدد يهدف إلى الاستفادة من ارتفاع الأسعار، لذا فإن الاستيرادات الزراعية ستنخفض إلى الحد الذي يمكن معه أن يعود الميزان التجاري الزراعي إلى وضع التوازن.

ب. جذب الاستثمارات الأجنبية، إذ إن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية سوف يعكس لبلدان العالم بأن البيئة الاستثمارية آمنة ومستقرة وجاذبة، وهذا ستنتج عنه زيادة في حجم التجارة الخارجية.

ج. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيسهم في دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى له الحكومة وذلك لأنها ملزمة في تطبيق مبادئ المنظمة، لا سيما مبدأ الشفافية من جهة، والانفتاح على الأسواق العراقية من جهة أخرى.

2. الآثار السلبية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

إن أبرز الانعكاسات والآثار السلبية من الانضمام تتمثل في إزالة الحواجز أمام السلع ورأس المال مع تنفيذ التزامات المنظمة، وبالتالي ارتفاع تكلفة برامج التنمية بشكل عام، لا سيما ارتفاع تكاليف استيراد التكنولوجيا الحديثة، وحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، واستخدام العلامات التجارية والامتيازات الصناعية، واستقرار الأسواق المالية العراقية، وكذلك الآثار السلبية في الأنشطة الاقتصادية، وفي مجال الإنتاج والتوظيف، كما إن الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي قد ينتج من قيود الدول الصناعية لاستخدام قواعد الإجراءات الوقائية ومواجهة الأعراف والقيود من أجل عرقلة دخول بعض صادرات العراق إلى أسواقها.

وأخيرا فإن عملية فتح الأسواق العراقية أمام المنافسة الخارجية يسبب خطرا كبيرا على القطاع الخدمي والسلعي على حد سواء، إذ إنها لا تتمتع بالقدرة التنافسية الكاملة مع الشركات الكبيرة التي تتمتع بالخبرات الكثيرة، وهذا قد يسبب بإزاحتها نهائيا[16].

الخاتمة

يعد القطاع الزراعي في العراق من أهم القطاعات الاقتصادية، التي تحظى بالدعم الحكومي الذي نتج عنه تحقيق الاكتفاء الذاتي في محصول الحنطة ومحاصيل أخرى، وتصدير الفائض منها، إلا أنه يعاني من قلة المشاريع الاستثمارية الكبرى في مجال الإنتاج الزراعي.

أولًا: الاستنتاجات

فيما يلي أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، وهي:

1. القطاع الزراعي في العراق يعاني من انخفاض في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي نتيجة عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة، وضعف برامج التمويل المخصصة لدعم المشاريع الزراعية.
2. يواجه الاقتصاد العراقي والقطاع الزراعي على وجه التحديد تحديات عدة أبرزها غياب السياسات الاقتصادية المتكاملة، والمعوقات التجارية، مما يشكل حاجزا أمام انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.
3. هناك تشوهات في سياسات الدعم الحكومي، سواء فيما يتعلق بتسعير السلع الزراعية، أو توفير الحوافز التي تشجع على الاستثمار الزراعي.
4. يعاني القطاع الزراعي العراقي من ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية، مما يؤثر في الميزان التجاري الزراعي، ويفرض تحديات كبيرة أمام تحقيق الاكتفاء الذاتي.
5. يتأثر القطاع الزراعي بتحديات بيئية ومناخية مثل ندرة المياه، وتدهور الأراضي، والتصحر، مما يفاقم الوضع الاقتصادي للمزارعين، ويزيد من معدلات الهجرة الريفية.
6. انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ربما يتطلب إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية شاملة، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات التجارية بما يتناسب مع متطلبات المنظمة.
7. بالرغم من التحديات، إلا أن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية يمكن أن يوفر فرصا كبيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز مكانة المنتجات الزراعية العراقية في الأسواق العالمية.

8. ضعف مشاركة القطاع الخاص، وعدم اعتماد التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية يحدان من تحقيق الاستدامة الزراعية، وزيادة الإنتاجية.

ثانياً: التوصيات

استنادا إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، ندرج فيما يلي بعض التوصيات التي نراها مناسبة، وهي:

1. استخدام التكنولوجيا الحديثة والممارسات الزراعية الذكية توفر مناخيا لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي.
2. تشجيع المزارعين على تبني تقنيات الري الفعالة وزراعة المحاصيل الموفرة للمياه لمواجهة تحديات شح المياه.
3. تطوير إطار قانوني متكامل يشجع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي.
4. مراجعة التشريعات الحالية لتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية بما يتوافق مع معايير منظمة التجارة العالمية.
5. إعادة تقييم سياسات الدعم الحكومي لتشجيع المنافسة العادلة، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري الزراعي.
6. رسم سياسة زراعية شاملة تركز على تحسين الإنتاج، والتسويق، وسلاسل القيمة.
7. تحسين البنية التحتية للنقل والتخزين، بما في ذلك مرافق التبريد لتقليل الخسائر في المحاصيل.
8. تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد وتقليل التعقيدات الإدارية لدعم وصول المنتجات الزراعية للأسواق الدولية.
9. وضع استراتيجيات فعالة للتكيف مع تغير المناخ، مثل مكافحة التصحر والتملح، وتحسين إدارة الموارد المائية.
10. تعزيز الزراعة المستدامة عبر برامج توعوية وتدريبية للمزارعين.
11. تطوير برامج لرفع جودة المنتجات الزراعية بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية.

12. دعم مشاريع الصناعات الغذائية التحويلية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية العراقية.

13. تأهيل وتدريب الملاكات البشرية في القطاع الزراعي على أحدث التقنيات والإجراءات الخاصة بالتجارة الدولية.

14. إنشاء مراكز بحثية متخصصة تهدف إلى دراسة التحديات الزراعية، وابتكار حلول تطبيقية.

15. تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي لتهيئة القطاع الزراعي للانخراط في نظام التجارة العالمي.

16. تشجيع تقديم القروض الميسرة لدعم المزارعين والشركات الزراعية.

المصادر والتعليقات الختامية

(1)Flannery, K.V, The origins of Agricultural, Annual Review of Anthropology, 1973, P.310.

(2) Bellwood's , First Farmers: The origins of Agricultural Societies, Malden: Blackwell Publishing, 2005, P87.

(3) علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص25-26.

(4) مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيب بو علي، 2015، ص33.

(5) نغم حسين نعمة، أثر القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، مقالة منشورة على منصة إربد، 2020، ص1.

(6) الجات: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) والتي وافق ممثلو حكومات ثلاث وعشرين دولة على الاتفاقيات الثنائية المحمية في اتفاقية واحدة عام 1947.

(7) سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية، دار الحامد للنشر، الرياض، 2009، ص20.

(8) عبد المطلب عبد الحميد، الجات اللجان وآليات منصة التجارة العالمية (من الأرجواي لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص170.

(9) ريام عبد الأمير حسين، القطاع الزراعي في ظل اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية، تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء 2023، ص151.

(10) عادل عبد المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي، الطبعة التاسعة، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص151.

(11) مجلس التعاون الدولي الخليجي العربي، اتفاقية منظمة التجارة العالمية وإمكاناتها على دول مجلس التعاون الخليجي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، قطاع الشؤون الاقتصادية، الرياض 2017، ص14.

(12) عادل عبد المهدي، مصدر سابق، ص155.

(13) WTO, The legal text, the results of Uruguay Round of Multilateral Negotiations, 2002,288.

(14) خليل عليات عبد الرحيم، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2009، ص112.

(15) World trade organization, JoB (03/ 157 (restricted), 13 august 2003.

(16) نظام جبار طالب، سنان عبد حمزة تايه، التحديات أمام انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، دراسة قانونية تحليلية، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الرابع لكلية القانون، جامعة البصرة، 2018، ص5.